بارك مؤتمر الصحفيين واستبق مطالبهم

الرئيس ينتصر للحريات الإعلامية

أعلن فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ، واستناداً إلى ما يمتلكه من صلاحيات دستورية، عن اسقاط العقوبة التي كان أقرها القضاء على الصحفي عبدالكريم الخيواني، وان يكون صحفياً صالحاً في المجتمع ويتجنب اثارة المناطقية والطائفية والعنصرية.

ووجّه فخامته في كلمة له أمس الأول السبت بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام الرابع لنقابة الصحفيين اليمنيين والذي ينعقد بصنعاء خلال الفترة من ١٤-١٦ مارس تحت شعار "دفاعاً عن حقوق الصحفيين وحرية الصحافة" - الحكومة ووزارة الإعلام بسرعة إعداد مشروع قانون يسمح بإنشاء قنوات فضائية تلفزيونية واذاعية .

كما وجّه فخامة الرئيس الحكومة بإطلاع الصحفيين على ما يدور في مجلس الوزراء عبر متحدث رسمي من خلال مؤتمر صحفي يعقد عقب كل اجتماع للمجلس.

وقال" نوجه رئيس الوزراء ووزير الاعلام بدعوة الصحفيين لمؤتمر صحفي في الساعة الواحدة والنصف كل يوم ثلاثاء لاطلاعهم على ما دار في مداولات ومناقشات مجلس الوزراء، ووزير الاعلام ملزم بان يقول ماذا دار في مجلس الوزراء" .

واضاف فخامته: "وعلى الصحفي الذي يتساءل مثلاً عما تحقق من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، وماذا تحقق منه للشعب، ان يتوجه بأسئلته الى الرئاسة بدلاً من الكتابة فقط دون سؤال او حضور لمعرفة ماذا تحقق" .

كما وجه فخامة رئيس الجمهورية وزارة الإعلام بسرعة البت في طلبات التراخيص لإصدارات صحفية جديدة طبقاً للقانون، والضوابط المنظمة لأعمال النشر.

ووجه فخامة الرئيس أيضاً وزارة الإعلام بسرعة إعداد مشروع قانون لإنشاء قنوات فضائية وإذاعية وتلفزيونية سواء أكانت للأفراد أو لجهات غير حكومية لتعمل في اطار حرية التعبير والصحافة والرأي والرأي الآخر التي تتميز بها اليمن .

ولفت فخامته إلى أنه لم يعد بإمكان أي شخص أن يحجب ثورة المعلومات أو يضع حاجزاً على القنوات الفضائية .

وتساءل الرئيس في هذا الصدد قائلاً : من بإمكانه منع الستالايت في عصر العولمة وثورة المعلومات؟ مجيباً على ذلك بقوله: بالطبع لا أحد .. ولايمكننا أن نمنع أكثر من اثنين وعشرين مليون مواطن من استقبال بث القنوات الفضائية.

وقال : "ندرك أهمية دور الصحافة والذي تعزز منذ إعادة تحقيق وحدة الوطن في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، التي رافق ميلادها انتهاج التعددية السياسية وحرية الصحافة".

وأضاف: "كان كثير من الناس لا يطيقون كلمة واحدة من النقد وتضيق صدورهم منه" وحث فخامة الرئيس الصحفيين على توخي الدقة ونشر المعلومات الصحيحة واستقائها من خلال المصادر المعنية بما يضمن الحفاظ على مصداقية الوسيلة الإعلامية والصحفي.

وتابع قائلاً : "عندما تكون معلومات الصحفي، صحيحة سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، تتجسد الرسالة العظيمة للصحافة".

واشار الرئيس إلى ان الصحافة ليست وسيلة للتنازع والهدم ونشر بذور الفرقة والشتات بين أبناء المجتمع الواحد، بل هي وسيلة للبناء وللتربية الوطنية ولخلق ثقافة المودة والمحبة داخل أبناء المجتمع، ثقافة تستوعب عظمة أهداف الثورة اليمنية المباركة٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر و٢٢ مايو ، ثقافة مجتمعية لا ثقافة الكراهية او ثقافة الارهاب او ثقافة المناطقية والقروية ومحاولة العودة بوطن سبتمبر الى ما قبل ٢٦ سبتمبر، او العودة بالوطن الى ما قبل ٢٢ مايو ٩٠م.

ودعا فخامته الصحفيين إلى خلق ثقافة توعوية لدى المجتمع.. وقال : "نحن ندرك حجم الارث الكبير الذي ورثناه من عهود الإمامة والتشطير ومخلفات الصراعات بين شطري الوطن منذ يوم الاستقلال حتى تحققت الوحدة المباركة ".

واستغرب الرئيس إطلاق البعض دعوات للاعتراف بما يسمونه بـ"القضية الجنوبية"، وكذا الاعتراف بما يسمونه "قضية صعدة" .

وتساءل قائلاً.. ما هي القضية الجنوبية وما هي قضية صعدة ؟

وأردف قائلاً : "القضية الجنوبية التي تثار اليوم معناها محاولة العودة إلى ما قبل ٢٢ مايو ٩٠م، أما قضية صعدة فهي تعني محاولة العودة إلى ما قبل ٤٧ سنة أي العودة الى الإمامة الكهنوتية ".

وأكد فخامته بالقول ان "الحكم لأبناء الشعب ليس وراثياً، ولا سلالياً على الاطلاق" وشدد الرئيس على ضرورة أن يتوخى الصحفيون الدقة والمصداقية والحيادية في ما ينشرونه والحرص على أن تكون معلوماتهم صحيحة..

مؤكداً في هذا الصدد على أهمية ان يحرص الصحفيون دوماً على التوجه إلى المسؤولين في الجهات ذات العلاقة للحصول على المعلومات الصحيحة، موجهاً المسؤولين في كافة الجهات الحكومية بتسهيل حصول الصحفيين على المعلومات الصحيحة. .

وخاطب الرئيس الصحفيين قائلاً :

" أنتم تمثلون نخبة المجتمع ونعلق عليكم آمالاً كبيرة، فأنتم صناع الرأي ونأمل أن تسهموا بفاعلية في خلق ثقافة المودة والمحبة والولاء لهذا الوطن" .

وحث فخامته الصحفيين ان يتحركوا نحو الرعيل الأول ويتحدثوا اليهم ليعرفوا ما كان يعانيه الوطن قبل ثورة الـ٢٦ من سبتمبر والـ١٤ من أكتوبر من معاناة قاسية وكذا الواقع الذي كان يعيشه المواطنون آنذاك في ظل عدم توافر أو ندرة المشاريع الخدمية والتنموية.

وقال : "بإمكانهم أن يسألوا كم كان عدد الجامعات وعدد المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية وكم عدد المستشفيات وكم عدد المراكز الصحية كم عدد الطلاب في مختلف المراحل الدراسية وسيعرفون حقيقة ذلك الواقع وحجم المعاناة في تلك الفترة والتي لايمكن مقارنتها بواقع النهضة والتنمية التي وصلت إليها اليمن اليوم سواء في عدد الجامعات سواء حكومية أو أهليه أو المدارس والمشاريع الخدمية في مختلف مجالات التنمية.

ولفت فخامة الرئيس إلى أنه بإمكان الصحفيين ايضاً العودة إلى ما رصدته كتب التاريخ ليعرفوا ما كان يعانيه الوطن في تلك الفترة ماقبل الثورة المباركة، وهو ما لايمكن وبأي حال مقارنته بما هو حال الوطن اليوم .

وقال رئيس الجمهورية: "سبق وأن تحدثت أنه كان كل مسؤول قبل ١٩ عاماً يضيق صدره من أي نقد في مقال او عمود ينشر في أية صحيفة، في حين ان النقد ليس عيباً، خاصة اذا تضمن معلومات صحيحة، فالنقد يقوّم الاعوجاج والخطأ، ويحسس المسؤول أنه تحت المجهر" .

وتساءل فخامته قائلاً: كيف نحارب الفساد؟..

وقال: "يجب ان نحدد أين يكمن الفساد فهناك فساد سياسي ومالي واداري، فالفساد منظومة متكاملة يجب ان نتحرك لمكافحته سواء أكان فساداً أخلاقياً او سياسياً او اقتصادياً او ثقافياً او اجتماعياً، وهناك مساحة واسعة أمام الصحافة والقنوات الفضائية، للتناول في هذا الشأن".

مشيراً الى أهمية دور المسرح والندوات في هذا الاطار.

ولفت الى ما تحظى به الصحيفة والصحفي من احترام وتقدير عندما تكون المعلومات صحيحة..

داعياً صناع الرأي الى توخي الدقة في المعلومات واستقائها من مصادرها سواء أكانت في وزارة الخارجية او الداخلية او الصناعة والتجارة أوغيرها من الجهات .

وبارك رئيس الجمهورية في كلمته بالمؤتمر- الذي يشارك فيه "١٢٧٧" صحفياً وصحفية يمثلون قوام الجمعية العمومية للنقابة وبحضور وفدين من الاتحاد الدولي للصحفيين واتحاد الصحفيين العرب - انعقاد هذا المؤتمر، مؤكداً أن هذا المؤتمر سيحظى بدعم كبير ولا محدود بما يخدم قضايا الصحفيين في اليمن، باعتبارهم نخبة المجتمع . وتمنى فخامة الرئيس في ختام كلمته للمؤتمر التوفيق والنجاح، والخروج بقرارات وتوصيات تخدم العمل الصحفي. ■

• دعم كبير ولامحدود خدمة لقضايا الصحفيين باعتبارهم نخبة المجتمع

• الحكم لأبناء الشعب.. ليس وراثياً ولاسلالياً على الاطلاق

• الصحافة ليست وسيلة للتنازع والهدم ونشر بذور الفرقة بين ابناء المجتمع الواحد

• «القضية الجنوبية» تعني محاولة العودة الى ماقبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م و«قضية صعدة» محاولة العودة الى ماقبل ٤٧ سنة

ويوجه وزارة الاعلام بـ:

- سرعة البت في طلبات تراخيص الصحف

- اعداد مشروع قانون لانشاء قنوات فضائية واذاعية خاصة

وريقات متناثرة

محمد يحيى شنيف

البنك المركزي.. والأزمة

■ منذ الوهلة الاولى لنشوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.. برزت تصريحات مسؤولي البنك المركزي اليمني بأن النظام المصرفي ببلادنا لم يتأثر بالأزمة، لدرجة أن تلك التصريحات المنشورة طغت على الأزمة العالمية!!

رؤية البنك المقدمة لمجلس الشورى أكدت في أول سطورها، أن النظام المصرفي اليمني في مأمن من الأزمة.. وذلك رداً على السؤال المطروح من البنك نفسه القائل: هل تأثر جهاز المصرف اليمني بالأزمة..؟ بينما الجهات الرسمية مثل وزارة التخطيط ووزارة المالية، والإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء لمواجهة آثار الأزمة كانت واضحة، بأن الأزمة العالمية بجانبيها المالي والاقتصادي تأثرت بها اليمن، على كافة الأصعدة التنموية كحال الجهاز المصرفي، الذي انهك أكثر مما كان عليه.. وتلك الرؤى طرحتها بالأرقام من التقارير الرسمية في «وريقات سابقة».. مؤكداً على ضرورة إنشاء قاعدة معلوماتية موجهة للأجهزة التنفيذية، بهدف إيجاد رؤية واحدة تغنينا عن الاجتهادات، وبخاصة في الجانب الاقتصادي، وتكون الحكومة أمام الحقائق لمعالجتها، ولو كانت حقائق مرة.

نعود لرؤية البنك المركزي اليمني.. وعليه تقع المسؤولية فيما طرحه.

البنك يعد عدم تأثر الأزمة المالية العالمية للاصلاحات التي قام بها في الفترة الماضية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تركزت في:

١- اصدار مجموعة من القوانين التي تنظم مختلف جوانب العمل المصرفي، منذ عام ١٩٩٥م وحتى العام ٢٠٠٨م.. وعددها بالكمال والتمام ثمانية قوانين.. بالاضافة الى اربعة قوانين مازالت معروضة على مجلس النواب لإقرارها «قانون واحد جديد وهو خاص ببنك التمويل الأصغر».. اما الثلاثة القوانين الأخرى فهي عبارة عن مشاريع تعديلات على قوانين سابقة حول المصارف الاسلامية وغسيل الاموال وتمويل الارهاب، وتنظيم اعمال المراقبة.

٢- إجراءات الرقابة الاحترازية، كجزء من الاصلاحات.. منها معايير الائتمان، والمخاطر المحتملة بالنسبة للسوق، الفوائد ، السيولة، أسعار الصرف، بالاضافة الى الرقابة «مكتبية - ميدانية» .. الخ.

٣- إن عدم وجود سوق البورصة ، ساعد على تجنب آثار الأزمة.

كما ان البنك المركزي يتابع يومياً التطورات المختلفة للبنوك القائمة.. حيث لم تقم البنوك بتكسير شهادات الإيداع أو أذون الخزانة المملوكة لها في البنك المركزي.. كما زادت أرصدتها في حساباتها الجارية بالبنك، بعد الأزمة نتيجة زيادة الودائع واتبعت البنوك سياسة تحفظية في منح الائتمان والقروض في نهاية عام ٢٠٠٨م.

٤- قدر البنك المركزي نسبة السيولة لدى البنوك اليمنية، ما بين (٦٠-٧٠٪) واعتبرها نسبة عالية.

في الوقت الذي قلنا بداية إن البنك المركزي يؤكد بان ليس للأزمة المالية العالمية أي أثر على الجهاز المصرفي ببلادنا الا انه في آخر تقريره الرسمي اعترف بالتداعيات الخارجية على القطاع المصرفي اليمني في نقطتين فقط هما:

أ- أن البنوك اليمنية تعاني من صعوبة الحصول على خطوط ائتمانية من البنوك المتعاملة معها في الخارج، نتيجة أزمة الإئتمان والتمويل.

ب- انخفاض أسعار الفوائد لغالبية العملات، لذلك قام البنك المركزي بالعديد من الإجراءات، لتجنيب القطاع المصرفي آثار الأزمة.. «يعني أن للأزمة آثارها».. من تلك الإجراءات.

- تخصيص نسبة الاحتياطي الالزامي على ودائع الريال من (١٠-٧٪).. مما ادى الى توافر سيولة البنوك بمقدار (١٨) مليار ريال.

- إعفاء البنوك من نسب الاحتياطي الإلزامي على تامين الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (بالعملات الأجنبية).

- تخفيض أسعار الفائدة الدائنة التاشيرية من (١٣-١٢٪)، لتشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات بفوائد اقل.

- إمداد البنوك باحتياجاتها من السيولة النقدية بالدولار، وتغطية احتياجاتها التحويلية للاستيراد.. الخ، أما الفترة القادمة فسيعمل البنك المركزي على رفد السوق بالسيولة من العملات المحلية او الأجنبية.. مع استخدام أدوات السياسة النقدية، مثل أسعار الفائدة، ونسب الاحتياطي الإلزامي وأصدار أذون الخزانة، وشهادات الإيداع لامتصاص السيولة.

الغريب في الامر ان بعض السياسات التي أوردها البنك تتعارض مع رؤية وزارة المالية كرفد السوق بالعملة الاجنبية على سبيل المثال.. كما ان التقرير يخلو من اي أرقام او مؤشرات ومحاذير متوقعة.. ولنا لقاء. ■

اقبال علي عبدالله

الفرصة الأخيرة

■ يتابع الشارع اليمني بكل اتجاهاته السياسية والثقافية والاجتماعية مدى التزام أطراف العملية السياسية «المؤتمر الشعبي العام» و«أحزاب اللقاء المشترك» بالاتفاق المبرم بينهما أواخر فبراير المنصرم، والذي افضى إلى التاكيد على «تغليب المصلحة الوطنية العليا والسير معاً وقُدماً إلى الانتخابات النيابية والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية خلال فترة تاجيل الانتخابات والتي حددت بعامين بعد ان كان مقرراً اجراؤها في السابع والعشرين من إبريل القادم وفقاً للدستور الذي تم الاتفاق على إجراء بعض التعديلات فيه بما يؤمن تمديد فترة مجلس النواب الحالي لمدة عامين وكذلك في جوانب سياسية».

وتاكيداً ..ان متابعة الشارع السياسي وكل فئات المجتمع لهذا الاتفاق باعتباره نصراً ليس للأحزاب بل للوطن خاصة بعد ان وصلت حدة الأزمة بين أطراف العملية السياسية إلى طريق مسدود هددت بعرقلة مسيرة الديمقراطية التي تُعد مكسباً رائعاً من مكاسب الوحدة المباركة وكذلك عرقلة مسيرة التنمية وتزايد المشكلات الداخلية وانعكاس ذلك على تعامل المنظمات والهيئات وكذلك الدول المانحة التي تراهن على نجاح الديمقراطية في وطن الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م خاصة وان الديمقراطية الناشئة في اليمن تمثل تجربة رائدة في المنطقة.. نقول إن متابعة الجميع لسير تنفيذ هذا الاتفاق ومدى الالتزام بتنفيذه يضع الأحزاب الموقعة أمام مسؤولية تاريخية، لأنه وكما أكد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في تنظيمنا الرائد المؤتمر الشعبي العام الشيخ سلطان البركاني بان «هذا الاتفاق الذي قدم فيه حزب الأغلبية الحاكم المؤتمر الشعبي العام التنازلات لمصلحة الوطن هو (الاتفاق) فرصة مناسبة وأخيرة واختبار لجميع الأحزاب لإظهار مصداقيتها وجديتها في السير معاً لانجاز الإصلاحات المحددة والمطلوبة على النظامين السياسي والانتخابي».

مؤكداً في هذا الشان أن «المهمة الآن هي تجاوز الماضي والجلوس إلى طاولة الحوار للبحث في ماهية الإصلاحات السياسية الانتخابية المطلوبة»..

من نافل القول ان الاتفاق الذي أثار ارتياح الشارع السياسي وبقية منظومة فئات المجتمع قد جاء ثمرة من ثمار حرص فخامة الأخ علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- على استمرار الحوار بين كافة القوى السياسية واعتبار الناظم الأساسي والأول للتوافق السياسي وتجاوز الاختلافات وتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الحزبية الضيقة.. فالاختلافات سمة طبيعية بل وضرورية في مسار النهج الديمقراطي ولكن في إطار وطني لايتجاوز مصلحة الوطن العليا وتجاوز منظومة القوانين والدستور باعتبار ذلك حقاً للشعب وليس للأحزاب.

من هنا نفهم حجم التنازلات التي قدمها تنظيمنا الرائع المؤتمر الشعبي العام في سبيل السير بعجلة الديمقراطية التي أرسى مداميكها ورعاها قائد المسيرة الوحدوي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وجعلها منهاجاً وسلوكاً للمؤتمر الشعبي العام.. ففي الوقت الذي حاولت بعض قيادات أحزاب «اللقاء المشترك» وضع العراقيل والشروط غير الدستورية والبعيدة عن النهج الديمقراطي أمام عملية إجراء الانتخابات البرلمانية الرابعة في موعدها الدستوري السابع والعشرين من إبريل ٢٠٠٩م والتنصل عن الاتفاقات مع المؤتمر الشعبي العام، كان المؤتمر باعتباره حزب الأغلبية والحاكم- من خلال الشرعية الدستورية والإرادة الجماهيرية المتمثلة في صناديق الاقتراع- كان وسيظل حريصاً على مشاركة كل الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى جانب منظمات المجتمع المدني في قيادة شؤون الدولة، ولكن عبر إرادة صناديق الاقتراع وليس عبر الابتزازات والشطحات والمناكفات السياسية التي لاتخدم الوطن وتقدمه واستقراره الاجتماعي والاقتصادي والتنموي، ناهيك عن مجرى العملية السياسية بكل إفرازاتها وفي المقدمة الديمقراطية.. وتتذكر المشهد السياسي في الأشهر الأخيرة من العام المنصرم وحتى ما قبل الاتفاق أواخر الشهر المنصرم.. كيف كان وكيف كان ولايزال صدر وعقل قادة المؤتمر الشعبي العام مفتوحاً غير منغلق.. ليس ضعفاً بل قوة اكتسبها ويكتسبها دوماً من التفاف الجماهير حول التنظيم الذي صنع الوحدة وحقق المنجزات التي سابقت الزمن في كل المجالات في وطن الثاني والعشرين من مايو..

من هنا فإننا أمام فرصة تاريخية وأخيرة لسماع صوت العقل، صوت الوطن والسير معاً نحو التنمية وتعزيز الديمقراطية.. ما لم فإن للمواطنين وخلفهم المؤتمر صوتاً ينتصر مجدداً للوطن. ■

أخي المواطن أنت مدعو لأن تكون مضيفاً ومرشداً سياحياً لزوار اليمن
YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
www.yementourism.com

الميثاق
مدير التحرير: w kzu 5 ^
نائبا مدير التحرير: w c* wu b / Œu wK vO
سكرتيرا التحرير: Œ d ' U bL / w dA LL oOu
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية ٥٠٠٠ ريال
ù NF
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون :(٤٧٢٨٦١-٤٧٢٨٦٠-٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٢٧٧٧